الحلول المستدامة لمشكلة الفقر المترتبة على النزوح في المحافظات المحررة

Sustainable solutions to the problem of poverty resulting from displacement in the liberated governorates

أ. م. د. عبد علي حمد
جامعة الانبار / كلية الادارة والاقتصاد
abidh1965@yahoo.com

م. د. ممدوح عطاالله فيحان
جامعة الانبار / كلية الادارة والاقتصاد
mmaa_ff@yahoo.com

م . صبحي عبد الغفور جروان
جامعة الانبار
Su19652001@yahoo.com

تاريخ استلام البحث 2/1/ 2019 تاريخ قبول النشر 20 / 3/2019 تاريخ النشر 19 / 8 / 2019

المستخلص

يهدف البحث الى تشخيص اهم الاسباب التي ادت الى تفاقم مشكلة الفقر بين النازحين والعائدين، والتي ادت الى ارتفاع نسبة الفقر من 23% الى 41% اي ضعف ما حدث لبقية السكان المحافظات الاخرى، هذا يتطلب ضرورة وضع حلول مستدامة لمشكلة الفقر ومتابعة تنفيذها ، في الامد القصير والمتوسط والبعيد، بالشكل الذي يحقق غايات واهداف التنمية المستدامة 2015–2030، وضرورة تفعيل التشريعات والسياسات والخطط والبرامج التي تم وضعها من قبل الحكومة المركزية والمنظمات المجتمع المدني كحلول لتخفيف من حدة الفقر بين النازحين والعائدين.

الكلمات المفتاحية: *النزوح، الفقر، السكن ، الصحة.*

Abstract

The research aims to diagnose the most important reasons that exacerbated the problem of poverty between the displaced and returnees, which led to the rise of poverty rate from 23% to 41%, which is twice what happened to the rest of the population of other governorates, This requires the need to develop sustainable solutions to the problem of poverty and follow up its implementation In the short, medium and long term, in order to achieve the goals and objectives of sustainable development 2015-2030, and the need to activate the legislation, policies, plans and programs developed by the central government and civil society organizations as solutions to alleviate poverty among IDPs and returnees .

المقدمة

تعرض العراق في شهر حزيران من عام 2014 الى ازمة نزوح داخلية كبيره لم يشهدها العراق في تاريخه الحديث، اذ تعرضت خمس محافظات عراقية هي الانبار ونينوى وصلاح الدين وديالى واجزاء من كركوك الى نزوح نسبة كبيره من سكانها الى محافظات الوسط والجنوب وبغداد واقليم كردستان بسبب تعرض هذه المحافظات الى احتلال من قبل عصابات الارهابية فضلا عن عمليات التحرير التي ادت الى زيادة نسبة النزوح بسبب العمليات العسكرية الي رافقت عملية التحرير . وعلى الرغم من عودة الملايين من سكان تلك المحافظات الى ديارهم الاصلية بعد ان تم تحرير تلك المحافظات الا ان ازمة الفقر قد تفاقمت لدى هؤلاء العائدين بسبب فقدانهم للأصول التي كانوا يملكونها من مشاريع زراعية ومعامل صناعية ومحلات تجارية فضلا عن تدمير الكثير من بيوتهم ومحلات سكانهم وفقدانهم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والتي كانت تدر على تلك العوائل مصدر للدخل مما ادى الى تفاقم وازدياد نسبة الفقر لدى هؤلاء النازحين فضلا عن العائدين. هذا الامر ترافق مع انخفاض في اسعار النفط الخام الذي تسبب في انخفاض قدرة الحكومة المركزية على التعويض المناسب لهؤلاء النازحين لمساكنهم التي دمرها الارهاب والعمليات العسكرية، كما

وتوافق ذلك في ارتفاع نسبة البطالة وانخفاض مستويات الخدمات الاساسية من الصحة والتعليم والماء والمجاري والكهرباء مما انعكس سلبيا على تفاقم مشكلة الفقر لدى سكان تلك المحافظات.

مشكلة البحث :

تسبب النزوح الداخلي بأزمة كبيرة اقتصاديا واجتماعيا ونفسيا على النازحين وادى النزوح الى زيادة نسب الفقر لدى النازحين والعائدين، وان درجة استجابة الحكومات المحلية والمركزية كانت ضعيفة وغير فعاله في مساعدة النازحين على تجاوز تلك الازمة فضلا عن ضعف في السياسات الدعم والتعويض .

فرضية البحث:

ان النزوح ساهم بشكل كبير في زيادة نسب الفقر لدى المحافظات النازحة، ولم تكن استجابة الحكومات المحلية للعائدين والنازحين بمستوى الطموح لتخفيف من الفقر الذي يعد احد اهم المشاكل المترتبة على النزوح والعودة

اهمية البحث:

تبرز اهمية الدراسة من الدور الذي تلعبه السياسات الحكومية المحلية والمركزية في الحد من نسب الفقر المترتب على النزوح لدى السكان العائدين الى ديارهم الاصلية، وبما يؤدي الى توفير حلول مستدامة لتلك المشكلة وبالشكل الذي يدعم و يحقق نمو مستدام وامن لتلك المناطق .

اهداف البحث:

بغية التحقق من فرضية البحث فان البحث يهدف الى دراسة الاثار المترتبة للنزوح على نسب الفقر في المناطق التي تعرضت لنزوح وامكانية وضع المعالجات المستديمة لتلك المشكلة،، وبالشكل الذي يؤدي الى توفير المعالجات الواقعية والمستدامة لتلك المشكلة عن طريق سياسات تنموية مستدامة سوآءا قصيرة او متوسطة او طويلة الاجل وبالشكل الذي يضمن تحقيق اهداف التنمية المستدامة 2030 التي تقضي الى خفض مستويات الفقر.

منهج البحث:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة الجانب النظري لمشكلة النزوح ومشكلة الفقر المترتبة على النزوح والاستراتيجيات الواجب اتباعها للحد من تلك المشكلة، وبما يؤدي الى معالجات مستديمة لتلك المشكلة والحد منها.

هيكلية البحث:

لغرض تحقيق اهداف البحث فان البحث تم تقسيمه الى خمس محاور تناول الاول الجانب النظري للنزوح الداخلي. اما المحور الثاني فتناول الفقر واسباب الفقر وخصائص الفقر في العراق، اما المحور الثالث فتناول الاثار المترتبة على الفقر في العراق فضلا عن قياس الفقر في العراق، اما المحور الرابع فتطرق الى تحليل العلاقة بين الفقر وبين اهداف التنمية المستدامة 2030، اما المحور الخامس فقد تم عرض امكانية وضع مقومات للحلول المستدامة التي من الواجب على كل الاطراف سوآءا الحكومة المركزية او الحكومات المحلية ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية القيام بها بما يسهم في خفض الفقر وتداعياته على المجتمع في المحافظات المحررة حديثا للخروج بطريق امن وصحي لسكان تلك المناطق واخير الاستنتاجات والتوصيات.

الدراسات السابقة:

1- دراسة (2016: المهداوي) : قامت الباحثة على دراسة وضع النازحين و اعدادهم والاسباب التي ادت الى نزوحهم و وتفعيل الحلول التي تراها لحل مشكلة النزوح في العراق.

2- دراسة (المهداوي وجاراللة 2017) : تناولت الدراسة التحديات التي تواجه التنمية المحلية المستدامة في العراق للمدة من 2004-2015 ومن هذه التحديات ازمة النزوح والتي تعد من اهم هذه التحديات لأثارها الاجتماعية والاقتصادية والتي ساهمت بزيادة نسب الفقر والبطالة والتي تعد من اهم اسباب تعثر تحقيق تنمية محلية مستدامة في العراق.

3- دراسة (2017دراسة خماس وعطية) : وتم في هذه الدراسة تحليل واقع النسي للنازحين اذ قامت الباحثتان بأخذ عينة كبيره على نازحي محافظة نينوى في محافظة ميسان وتوصلت الباحثتان الى النازحين في محافظة ميسان يعانون من مشاكل نفسية واقتصادية واجتماعية معقدة.

4- اما دراستنا فانها تحاول تحليل العلاقة بين النزوح وبين الفقر الذي تصاعدت مؤشراته بسبب النزوح وامكانية وضع الحلول المستدامة لمشكلة الفقر للعائدين والنازحين ودراسة الأثار المترتبة على النزوح اقتصاديا واجتماعيا وقياس نسب الفقر وفجواته في المحافظات النازحة، اذ يتناول البحث تلك المؤشرات بالتحليل المعمق مع الجداول والاشكال البيانية، وفق احدث البيانات المحدثة ولغاية نهاية 2018، اذ يظهر البحث ارقام العائدين والنازحين وتوزيعهم بين اماكن النزوح والاصول التي تمت تدميرها وفقدانها فضلا عن تحليل العلاقة بين الفقر واجندة التنمية المستدامة 2030 .

المحور الاول: الجانب النظري للنزوح الداخلي في العراق

1-1 الجانب المفاهيمي للنزوح الداخلي:

يعرف النازحون داخليا بانهم الافراد او المجموعات الذين اجبروا او اضطروا على ترك ديارهم ومناطق سكناهم المعتادة لتجنب الاثار المترتبة على المعارك العسكرية الواسعة او الحالات العنف المفرط او انتهاك حقوق الانسان او ما ترتب على الكوارث الطبيعية، او البشرية وهم الذين لم يعبروا الحدود الوطنية لبلدهم والمعترف بها دوليا.(مركز الرصد لنزوح الداخلي ،2009: 13).

ان هذا التعريف يتضمن مجموعة من الخصائص التي تميز النزوح عن الهجرة الارادية وهي كما يلي:

1- ان طبيعة الانتقال هي ليست طوعية او كيفية بل اجبارية واضطرارية تحت ظروف معقدة من عمليات عسكرية او عنف مفرط او صراع مسلح او انتهاك لحقوق الانسان او نتيجة ظروف وكوارث طبيعية ، وهذه العوامل جميعا تشترك في كونها ان الخروج ومغادرة الديار كان اجباريا وليس طوعيا وما يترتب على ذلك من شظف العيش وحرمان من طرق الكسب للعيش فضلا عن الحرمان من الخدمات الاساسية كالتعليم والصحة والماء والكهرباء

والسكن الامن وما يتبع هذا من التأثير على السلامة البدنية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية للنازحين.(منظمة الهجرة الدولية:11،2014)

2- ان حقيقة النزوح كان ضمن الحدود الدولية للبلد المعني بالنزوح، بخلاف اللاجئين لذين يحرمون من حماية بلدهم الاصلي ، اذ يتطلب ذلك توفر الحماية القانونية لسلطات البلد لهؤلاء النازحين باعتبارهم مواطنين يتمتعون بنفس الحقوق والواجبات كباقي الشعب. .(منظمة الهجرة الدولية:11،2014)

3- عملية النزوح هي تتم بشكل مفاجئ وغير مخطط لها من قبل الفرد والعائلة ، كما وتتسم بكونها غير منظمة وغير منتظمة وعشوائية فضلا عن انها تخضع للظروف خارجية ليست بإرادة النازحين ، اذ يترك الفرد وعائلته البيت والممتلكات وكل ما يملك فارا بنفسه وعائلته، لأنها تخضع للعوامل خارجية ليست بإرادتهم.(الشمري،2011 :116).

4- قد تكون عملية النزوح مؤقته تزول بزوال اسبابها ويعود النازحين الى اماكن سكناهم السابقة بزوال العوارض التي سببت عملية النزوح.(الشمري:26،2015).

ان الحالة العراقية للنزوح الداخلي والتي ازدادت بعد احداث 2014 اثر احتلال داعش لبعض محافظات العراق الخمس والتي تسببت في حدوث ازمة نزوح انسانية لم يشهدها العراق في تأريخه الحديث، اذ نزح اكثر من 40% من سكان تلك المحافظات مما ترتب عليها حدوث ازمة انسانية خطيرة لم تستطع الحكومات المحلية ولا المركزية تلافي اثارها السلبية وعمقها الى حد الان على الرغم من عودة الملايين من النازحين الى ديارهم الاصلية كجزء من الحلول الدائمة والمستديمة لعودة النازحين.

ان تعريف الدولي لنزوح الداخلي يتوافق كثيرا في اغلب تفاصيله مع الحالة العراقية للنزوح ففي احصائية قامت بها منظمة الهجرة الدولية يرى 70% من النازحين داخليا في العراق يرون ان النزوح هو بسبب العنف والعنف الطائفي والتهديد بالعنف بسبب عدم قدرة الحكومة على حمايتهم في ظل الظروف المعقدة امنيا، وهو ما انعكس على الاشكال المختلفة للدعم المفترض للنازحين.(منظمة الهجرة الدولية،2014: 21).

1-2 : التطور التاريخي لظاهرة النزوح في العراق:

يمكن ان نقسم المراحل التي مرت بها ظاهرة النزوح في العراق في تاريخه المعاصر الى اربعة مراحل مختلفة زمنيا لكن قد تتحد الاسباب الموجبة للنزوح في بعض هذه المراحل وكما يلي:

المرحلة الاولى: وهي المرحلة التي سبقت احتلال العراق في 2003 وما ترتب على هذه المدة من حروب وحصار دولي قاسي، مما ادى الى نزوح اعداد كبيره من السكان الى اماكن اكثر سلامة وامان ومناطق اكثر مردودية للدخل.

المرحلة الثانية :وهي المرحلة التي تلت احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة وحلفائها مما ادى الى نزوح اعداد كبيرة من الناس الى اماكن اكثر امن بسبب العنف والعمليات العسكرية المترتبة على ذلك، فضلا عن العنف الطائفي الذي اجتاح البلاد اذ نزح حوالى 200000 شخص خلال المدة من 2003-2005 . (International Organization For Migration,2006:2) .

المرحلة الثالثة: وهي المرحلة التي اعقبت شباط 2006 والتي تمثلت بتفجير مرقد الامامين في سامراء والتي تلتها حالات عنف طائفي واسعة ادت الى نزوح حوالي 2,7 مليون شخص بين عامي 2006-2008 بسبب العنف الطائفي في محافظات العراق الوسط والجنوب وفي بغداد ..(International Organization For Migration,2018:49)

المرحلة الرابعة: وهي الاسؤ في ازمات المترتبة على النزوح في تاريخ العراق المعاصر ، اذ لم يسبق ان تعرض العراق في تاريخه الحديث ولا حتى القديم لازمة نزوح كبيرة مثل التي تعرض لها العراق بعد 2014 والتي ترتب على اثر احتلال داعش لثلاث محافظات عراقية هي الانبار والموصل وصلاح الدين و اجزاء واسعة من محافظتي ديالى وكركوك، وما ترتب على ذلك من عمليات عسكرية وعنف متزايد لتحرير تلك المحافظات، مما ادى الى نزوح ما يقارب ستة ملايين نازح وما نسبته 15% من سكان العراق بين عامي 2014-2017، اذ نزح حوالى 516 عائلة يوميا وهو ما يقارب 1626 شخص يوميا بين شهر كانون الثاني وشهر السادس فقط من 2014 ومن محافظة الانبار فقط، اما الموصل فقد ادى تزايد النازحين بين شهر حزيران وشهر تموز في عام نفسه الى نزوح حوالي3412عائلة يوميا خاصة بعد بلغت ازمة النزوح ذروتها في شهر اب بعد ازمة سنجار. (International Organization For Migration,2018:49).

1-3 اعداد النازحين والعائدين في العراق خلال المدة 2014-2018:

تعرضت محافظات الانبار ونينوى وصلاح الدين وبعض من اراضي كركوك وديالى الى هجوم واسع من العصابات الارهابية التي ادت الى نزوح ملايين الناس من اماكن سكناهم تاركين وراءهم البيوت والممتلكات فارين بأنفسهم وعوائلهم للحفاظ عليهم من العنف المترتب على تلك العمليات العسكرية.

ويوضح الجدول (1) اعداد النازحين من تلك المحافظات خلال المدة 2014-2018 فضلا عن اعداد العائدين الى ديارهم بعد ان تم تحرير تلك المدن والقصبات وعودة الامن والامان والاستقرار النسبي اليها.

الجدول (1)

اعداد النازحين والعائدين من 2014-2018

	كما في ٣١ كانون الأول	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤
النازحين	عدد الأفراد	١,٨٠٢,٨٣٢	٢,٦١٥,٩٨٨	٣,٠٣٤,٦١٤	٣,٢٣٤,٩٠٦	٣,١٢٣,٣٤٠
العائدين	عدد الأفراد	٤,١٦٥,٣٢٠	٣,٢٢٠,٣٦٢	١,٣٧٠,٨٦٢	٤٦٨,٧٨٠	-

(منظمة الهجرة الدولية: 2018،2).

اذ حددت مصفوفة تتبع النازحين 17 لعام 2018 وحتى نهاية شهر كانون الاول ان اعداد النازحين قد انخفض الى ما يقارب 1802832 نازح (300472) عائلة ، وهم الذين نزحوا بعد 2014 موزعين على 18 محافظة و108

قضاء و 3214 موقع في العراق، وحددت تلك المصفوفة اعداد العائدين ب(4165320) شخص، (694220) عائلة عبر 8 محافظات و33 قضاء و1578 موقع.(منظمة الهجرة الدولية 2018، 3).

ويوضح الشكل(1) ان اعداد العائدين الى ديارهم ومساكنهم قد تفوق على اعداد النازحين، اعتبارا من شهر كانون الثاني 2018، وهذا يؤشر بوضوح ان الوضع الامني الذي استتب بعد تحرير الموصل وعودة النازحين الى مساكنهم قد انعكس على واقع عودة اعداد كبيره من النازحين الى ديارهم ، وانخفاض اعداد النازحين مع بداية 2018 نتيجة حصولهم على التصاريح الامنية لدخول مناطقهم فضلا عن تحسن البنى التحتية نسبيا.

شكل (1) تطور اعداد النازحين والعائدين في العراق من 2014-2018

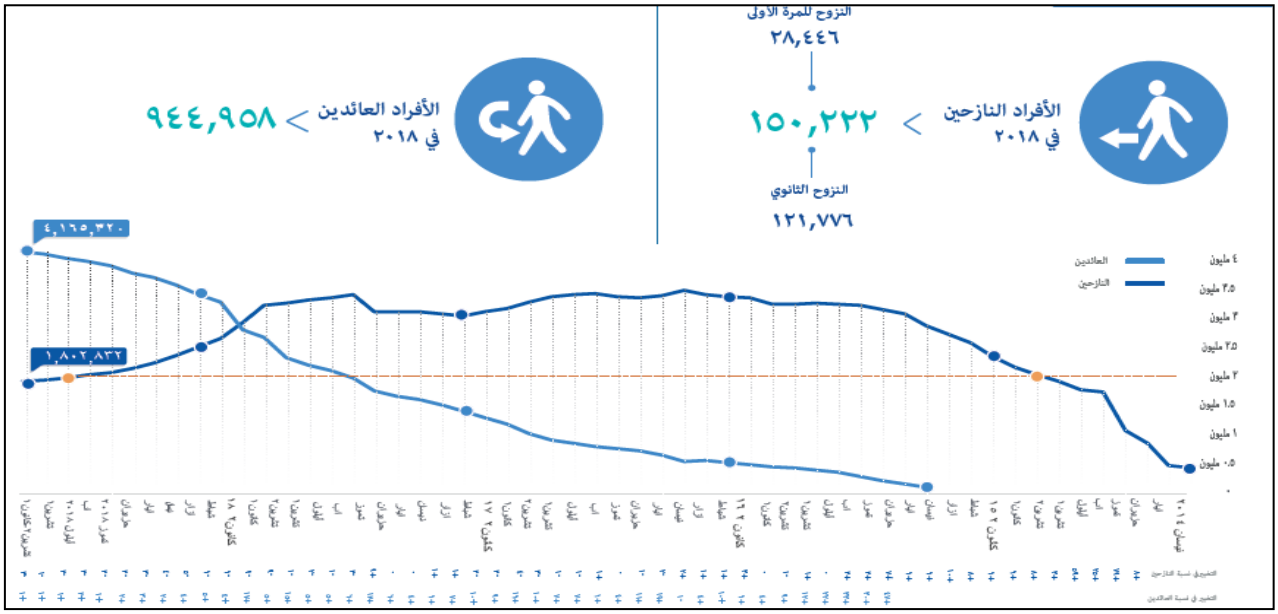

المصدر: (منظمة الهجرة الدولية :2018، 4).

ويشير الجدول (2) الى اعداد النازحين فعليا لحد 2018/12/13 موزعين على مناطق النزوح المختلفة والتي قدرت اعدادهم مصفوفة تتبع النزوح (17) لشهري تشرين الثاني وكانون الاول من عام 2018 ب (1802832) نازح موزعين على انحاء متفرقة من محافظات العراق المختلفة، وتشير هذه البيانات والتي تم جمعها عن طريق استبيان تم اجراءه من قبل منظمة الهجرة الدولية في العراق و ومنظمة RMG على ثلثي النازحين في العراق، لدراسة اسباب بقاء النازحين في اماكن نزوحهم وعدم العودة كحل من الحلول لمشكلة النزوح الداخلي، وتوصلت الدراسة الى ابرز الاسباب التي لا زالت تعيق عودة هؤلاء النازحين الى اماكنهم الاصلية قبل النزوح و هي(IMO:2018,2-8).

1- السكن :

يعد السكن من اهم العوامل الرئيسة التي يعدها النازحون في تخلفهم عن العودة الى ديارهم، فضلا عن القضايا المتعلقة بالممتلكات لتعرض تلك المساكن الى تدمير والحرق والممتلكات الى النهب والتدمير، اذ يرى 56% من نازحي الانبار ان السبب الرئيس في بقاءهم في النزوح هي مشكلة السكن، وعدم التعويض لتلك الاضرار الجسيمة من قبل السلطات المحلية والمركزية تعيق عملية العودة الى الديار.

2- فرص العيش وتردي الخدمات المقدمة:

اذ يرى 34% من نازحي الانبار ان محدودية فرص العيش وتردي الخدمات المقدمة الصحية والتعليمية فضلا عن الماء والكهرباء هي من الاسباب التي ادت الى تخلفهم عن الرجوع والعودة.

3- الامن والسلام: يعد الامن من اهم الاسباب في عدم عودة النازحين في بعض مناطق الانبار مثل القائم وراوه وعنه التي لازال هنالك دور هام بين النزوح والامن اذ لا يمكن ان تستقر اي عائلة الا بتوفر الامن الحقيقي الذي يدفع الناس الى العودة الى مساكنهم.

4- جانب النفسي والصدمات النفسية التي تعرض لها النازحون بسبب الظروف الامنية والعنف المفرط والمتعاقب والمتكرر الذي ادي الى وجود حالات نفسية بين النازحين بسبب النزوح والتهجير القسري، مما ساهم في عدم التفكير في الوقت الحاضر بالرجوع والعودة.

5- العوامل المؤسسة الاخرى والمتعلقة بعدم وجود تنسيق بين السلطات المحلية والمركزية التي ساهمت في عدم العودة واستمرار النزوح منها وعدم التعويض وتقديم مساعدات للنازحين لمساعدة في تسريع عودتهم ، فضلا عن الفجوات المتعلقة بين العمل الانساني والتنمية وعدم وجود تخطيط بين الوزارات المختلفة في تدخلاتها في مناطق العودة.

جدول (2)

اعداد النازحين حسب مناطق النزوح للغاية كانون الاول 2018

محافظات الاصل والمنشأ									
اماكن النزوح	الانبار	بابل	بغداد	ديالى	اربيل	كركوك	نينوى	صلاح الدين	المجموع
الانبار	52878	7314	60	–	–	–	432	–	60684
بابل	528	15204	2461	48	–	12	2514	138	18690
بغداد	41922	4878	486	1626	–	444	14844	5004	69204
بصره	1512	138	198	222	–	684	2520	2430	7704
دهوك	330	–	–	–	–	54	336654	558	337596

ديالى	1146	588	696	50694	-	138	630	5172	59064
اربيل	70644	-	4668	408	9960	12492	93430	20328	211920
كربلاء	600	948	138	150	-	258	19884	120	22098
كركوك	3792	138	834	4620	-	62653	13200	22902	108138
ميسان	162	30	150	96	-	546	1260	348	2593
المثنى	132	-	136	30	-	96	720	96	1200
النجف	84	-	-	42	-	6	12684	42	12858
نينوى	354	-	-	-	9642	4998	539436	21600	576030
القادسية	124	-	264	66	-	1458	9204	132	11250
صلاح الدين	750	-	-	1446	-	16176	1410	117870	137652
سليمانية	25572	10218	2258	27750	-	9744	14796	40806	150894
ذي قار	612	24	12	54	-	510	2112	222	3552
واسط	846	-	144	618	-	864	8274	960	11706
المجموع	201996	35160	30030	89622		111132	1073994	238728	1802832

تم اعداد الجدول من قبل الباحث بالاعتماد على بيانات مصفوفة النزوح (17) للعام 2018.

المحور الثاني : الفقر واسبابه وخصائصه:

يعد الفقر من اهم المشاكل على مر العصور ومنذ ان وجد الانسان على الطبيعة فضلا عن التفاوت بين البشر والناجم عن تفاوت في قدرات البشر وظروفهم وتطلعاتهم. في العراق تعرض بلدنا وعلى امتداد اربعة عقود من الزمن من تاريخه المعاصر الى سلسلة من الحروب والعنف والحصار الاقتصادي الظالم والقاسي فضلا عن ظاهرة الارهاب الدولي التي ساهمت ببروز ظاهرة الفقراء الجدد وهم النازحون الذين تركو الديار مجبرين هربا من العنف الذي تسببت به الاحداث المتتالية بعد 2003.

وهنا لابد من الاشارة الى مفهوم الفقر الذي يعني تدني مستوى المعاشي للاسرة والفرد ، بفضلا عن انخفاض الاستهلاك من الغذاء بالكمية والنوعية المطلوبة، وتدني الحالة الصحية والتعليمية والحرمان من امتلاك السلع المعمرة والاصول المادية الاخرى.(مريان:2000، 70.)، كما عرفه البنك الدولي على انه الافتقار الى ماهو ضروري لرفاهية ، مثل السكن والغذاء والافتقار الى الموارد المتعدده والذي من شانه ان يقود الى الحرمان المادي. (WordBank:2007,1).

وهنالك اربعة ابعاد للفقر هي اولهما هو النقص في الغذاء وهو الحد الادنى والاساسي للفقر، فضلا عن الابعاد الاخرى المتمثلة في ضعف التمثيل الاجتماعي والسياسي، وضعف المكانة الاجتماعية للمجتمع الفقير، فضلا عن ضعف البنية التحتية من طرق وماء نقي وصرف صحي والخدمات الصحية المقدمة، مما يولد حالة من الاحباط لدى المجتمع الفقير عندما يتحد الفقر والمرض وضعف الحالة المادية لدى الفقير ويؤدي الحرمان الى انتشار الاوبئة والامراض وتفشي الامية وتدني مستوى التعليم وعدم توافر السكن الملائم والمناسب وضعف القدرة على الممارسة السياسية والانسانية والاجتماعية. (UNDP:1997,11).

2-1:اسباب الفقر:

1- تزايد البطالة : تعد البطالة من اهم الاسباب التي تؤدي الى الفقر ، ان تزايد اعداد السكان مع تناقص فرص العمل سواءا في القطاعات الاقتصادية العامة او الخاصة يؤدي الى تزايد الفقر الناتج عن تزايد نسب البطالة .

2- الفساد الاداري والمالي في اجهزة الدولة المختلفة: ان سوء الادارة وعدم وجود الشفافية وانتشار الفساد هو من اهم العوامل المسببة للفقر ، اذ ان الفساد يمنع الجهات التي تقف وراء الاصلاح فضلا عن الاحباط الذي يخلقه الفاسدون في نفوس المستثمرين عن الاستثمار، ويقلص من حجم الايرادات العامة التي من المفترض ان تذهب الى الخدمات الصحية والتعليمية وبالتالي يضعف مصداقية الحكومة في توفير تلك الخدمات للمواطنين وخصوصا الفقراء.

3- ضعف وتخلف البنية التحتية: من الطرق والمدارس والمستشفيات وهي الاساس التي تعمل على تحريك النمو الاقتصادي، وبالتالي على الضغط على المستويات الفقر باتجاه تقليص فجواتها ونسبها في المجتمع.

4- العوامل السياسية والحروب : ان تزايد الحروب والعنف في اي مجتمع يساهم في تزايد نسب الانفاق الحكومي على الانفاق العسكري مما يؤدي الى تهميش الانفاق على الخدمات الاساسية من الصحة والتعليم وفي العراق ساهمت الحروب والعنف والحرب ضد العصابات الارهابية الى حدوث نزوح جماعي لم تستطع الحكومة التعامل بايجابية مع هذه الظاهرة مما ادى الى تزايد نسب الفقر بين المجتمع النازح.

2-2:خصائص الفقر في العراق:

كشف تحليل خصائص الفقر في العراق بين عامي 2007-2012 في العراق الى مجموعة عوامل والتي يمكن عن طريقها تفسير الفقر في العراق فضلا عن حجمه وتوزيعه بين فئات المجتمع وبين المناطق الجغرافية المختلفة وهي:(وزارة التخطيط:2018، 135-136).

1- ارتبط الفقر بانخفاض الدخل من العمل: اذ يتركز الفقراء واسرهم في ثلاث قطاعات هي الزراعة والبناء والنقل، اذ شكلو حوالى 50% من معيلي الاسر الذين لديهم عمل ، اذ يتسم الاجر الذي يحصل عليه العاملون في الزراعة والبناء بالمنخفض فضلا عن ان العمل بالنسبة للنساء في الزراعة هو بدون اجر.

2- ارتباط الفقر بالتعليم: اذ اثبتت الاحصاءات ان نصف معيلي العوائل من الفقراء هم من الذين لا يحصلون على الشهادة الابتدائية، وان الثلث تقريبا من الاسر الفقيرة يعيلها افراد لا يحصلون على الشهادة المتوسطة.

3- ارتباط الفقر بالبطالة: ان ارتباط الفقر بالبطالة تزداد اذ اثبتت نتائج المسح ان 32% من اصحاب الاسر الفقيرة هم عاطلون عن العمل.

4- ارتباط الفقر بالريف: اذ اظهرت المؤشرات ان نسبة الفقر في الريف تزيد على ضعف نسبة في الحضر. ويرجع ذلك الى انخفاض انتاجية العمل الزراعي.

5- ارتباط الفقر بزيادة عدد افراد الاسرة: اذ يزداد احتمال الفقر مع زيادة حجم الاسرة اذ بلغ حجم الاسرة الفقيرة 12 فردا عام 2012، وان حوالي 75% من الاسر الفقيره تتكون من 11 فردا وان هنالك نسبة 1% من الاسر الفقيرة تنتمي الى الاسر صغيرة اقل من 4 افراد. ويمكن تفسير ذلك هومعدل الاعالة الاقتصادية اذ تزداد نسب الفقر كلما كان رب الاسرة هو المعيل الوحيد للاسرة.

6- قرب الفقراء من خط الفقر: وهو يعني ان اي ازمة او طارئ مثل النزوح بسبب الاحداث الامنية والعنف المتصاعد يؤدي الى جعل الافراد الغير الفقراء هم فقراء بسبب قربهم من خط الفقر وهذا ما حدث للنازحين بعد احداث 2014 .

2-3: مقاييس الفقر:

فيما يخص هذا البحث سيتم التطرق الى مؤشريين فقط لقياس الفقر وذلك لكونهما اكثر انتشارا و استخداما في الدراسات والبحوث التي تتناول الفقر في العراق فضلا على انهما تقيس الفقر بدقة والتي تساعد الباحث على معرفة اعداد الفقراء بين السكان ليتم تقديم الحلول اللازمة لمعالجة تلك المشكلة.

وهذين المؤشرين هما:

1- مؤشر نسبة الفقر: وهو عباره عن حصة السكان الذي يكون دخلهم او استهلاكهم دون مستوى خط الفقر، اي انه يقيس نسبة السكان الذين هم فقراء، ويعد هذا المؤشر من المؤشرات المهمة التي تقيس الاهمية النسبية للفقر في المجتمع.(الطاهر، 1999: 105)

ويمكن قياسه كالاتي:

$$H=G/N$$

- H: نسبة الافراد الفقراء .
- G: عدد الفراد الفقراء.
- N: عدد السكان.

2- مؤشر فجوة الفقر: وهو مؤشر واسع الاستخدام في العراق ، اذ يستخدم في الدراسات التي تتناول الفقر في العراق، وهو يقيس عمق الفقر، وهو عباره عن متوسط الفجوات التناسبية بين الاحوال المعيشية للسكان الفقراء وخط الفقر على متوسط اجمالي السكان.(شلال، 2018: 18).

$$P_G = \frac{\sum_{i-1}^{G}(Z - Yi)}{N\,Z} \times 100$$

- P_G: فجوة الفقر
- Z = خط الفقر
- N= عدد السكان
- Yi = الدخل الحقيقي للفقراء

المحور الثالث

الاثار المترتبة للنزوح على الفقر والفقراء في المحافظات المحررة:

3-1 النزوح والفقر:

هددت تحديات المترتبة على النزوح غالبية السكان في المحافظات التي تعرضت للارهاب، وانؤلرتاخ محافظة الانبار تتصدر المشهد بعدد النازحين ، والذي ترتب عليه تاثر طرق استهلاكهم باتجاه سلبي ، اذ انخفض استهلاكهم وتدنى نوعية الخدمات المقدمة لهم فضلا عن فقدانهم الاصول والسلع المعمرة التي لا يستطيعون نقلها للظروف النزوح الطارئة، وفقدانهم للمشاريع التي كانت تدر عليهم الدخل سواءا مشاريع صناعية او خدمية او زراعية وتجارية وفقدانهم للوظائف التي كانت مصدرا للعيش خصوصا الذين يعملون في القطاع الخاص، ويقدر نصيب استهلاك الفرد من النازحين بنسبة 22% تقريبا بفعل الازمتين ازمة انخفاض اسعار النفط وازمة النزوح المترتبة على الارهاب ، وانخفاض دخولهم بنحو 61% وذلك بسبب انخفاض دخل العمل بنسبة 62.5% بسبب فقدانهم الوظائف والمشاريع والعمل الزراعي. وارتفاع معدلات البطالة الى 27% اي اكثر بثلاث مرات عن بقية السكان وطبقا لنتائج المحاكات فان معدل الفقر قد ارتفع من % 23 الى 41% اي ضعف ماحصل لبقية السكان، وهو يعني ان اربعة من كل عشرة نازحين داخليا هم اصبحو فقراء فضلا عن زيادة فجوة الفقر بنحو 5%.

ان النزوح ادى الى انخفاض عدد المشتغلين نتيجة النزوح الى 800 الف فرصة اما العاملون منهم فان الازمة قادتهم للتحول من انتاجية العمل ودخول اعلى الى انتاجية ودخول اوطا في اعمال غير منتظمة وفي قطاع الخدمات وهذا ادى الى ارتباط الفقر بالبطاله والذي ازداد في الاسر التي معيلوها عاطلين عن العمل اذ ان هنالك حوالي 30% من معيلي الاسر الفقيرة عاطلون عن العمل في مناطق النزوح.

كما وتاثر النازحون بالصدمات الغذائية اذ بلغ نسبة المتاثرين بالصدمات الغذائية 48% من النازحين و20% من الاسر الغير نازحة داخليا، اذ اظهر المسح الرابع للتحليل الشامل للامن الغذائي والفئات الهشة في العراق لعام 2016 ان 2.5% من سكان العراق غير امنيين غذائيا ويرتفع بين النازحين ليصل الى 5.6 ويتركز اغلب الغير امنيين غذائيا في المناطق الريفية وبنسبة 5.1% من سكان الريف مقابل 1.7% من سكان الحضر في المناطق المتضررة ، وبذلك ارتفعت نسبة الهشاشة الغذائية بين النازحين لتصل الى 65,5% في حين كانت تبلغ على المستوى الوطني 54%.(وزارة التخطيط:2018، 133).

3-2:الاثار الاقتصادية للنزوح:

ان لنزوح اثار اقتصادية واجتماعية واضحة ومؤثرة على كل من معدلات النموالاقتصادي والبطالة وعمالة الاطفال فضلا عن الاثار الاجتماعية والمترتبة على التفكك الاسري ووالعنف الاسري لا سيما النساء والاطفال وانخفاض الخدمات الصحية والتعليمية المقدمة مما يشكل عقبة واضحة باتجاه تحقيق التنمية المستدامة في المناطق التي نزحوا اليها والمناطق التي نزحوا منها، ولعل من ابرز تلك الاثار الاقتصادية هي ان النزوح اثر بشكل كبير على استدامة النمو المتحقق اذ يسهم تدهور القطاع الزراعي في المناطق التي نزح منها السكان الى خفض كمية المساحات المزروعة، فضلا عن تدني الانتاجية وازالة الغطاء الزراعي وفشل المشاريع الزراعية الصغيرة والمتوسطة من مرشات زراعية حديثة تم شراءها من قبل الدولة وتوزيعا على الفلاحين لتحقيق انتاجية اكبر في انتاج الزراعي من السلع الاستراتيجية مثل الحنطة والشعيروغيرها. اذا علمنا ان قطاعي الزراعة والصناعة هما من اهم محركات النموالاقتصادي لاي بلد، فضلا عن دورهما في توفير فرص عمل جديدة واسهامهما الفعال في زيادة الناتج المحلي الاجمالي. (المهداوي وجاراالله:2017،11).

ويوضح الجدول (4) حجم الضرر الذي تسبب به النزوح على الواقع الاقتصادي للعوائل النازحة، وعلى الممتلكات الزراعية والصناعية والسكنية والممتلكات الشخصية للمواطنين كلا حسب محافظته التي تم النزوح منها

جدول(4)

الاضرار المترتبة على النزوح كلا حسب المحافظة

المحافظة التي نزحوا منها	سكن بانواعة	اراضي سكنية	اراضي زراعية	معامل ومصانع	محاصيل حقلية	بساتين	ماشية	دواجن	مزارع اسماك	اخرى	مبالغ نقدية واسهم وسندات	مصوغات ذهبية	مصوغات اخرى	اثاث منزلي ومكتبي	سيارات	دراجات نارية او ستوتة	مكائن ومعدات زراعية	مكائن ومعدات صناعية	اخرى
نينوى	33264	7450	10732	2754	5685	3031	4333	1860	125	1743	4804	4106	490	39267	6309	2053	2203	2123	7671
كركوك	5759	691	1641	164	1306	281	903	258	90	232	573	392	33	6303	1115	413	1008	427	541
دبالى	25030	1880	2854	1992	2848	4870	3207	1216	127	503	1082	1056	130	27993	1671	1623	2980	1163	1474
الانبار	16622	1558	3004	730	1728	1843	2535	405	204	605	977	1367	175	18511	4370	828	1226	965	1528
بغداد	8056	258	3707	180	3114	2637	3957	461	222	701	334	460	42	8393	1067	132	2227	1020	1140
بابل	3052	167	1743	142	892	1723	1861	459	408	237	146	191	21	3077	327	218	1364	564	286
صلاح الدين	28842	3325	5579	1397	4332	2782	4014	1216	779	1341	1527	1737	328	31480	8326	1403	3042	1870	2703
المجموع	120625	15329	29260	7359	19905	17167	20810	5875	1955	5362	9443	9309	1219	135024	23185	6670	14050	8132	15343

(وزارة التخطيط: المسح الوطني للنازحين في العراق :2015،126)

الشكل (2)

الكلفة الاجمالية للوحدات المتضررة حسب المحافظة

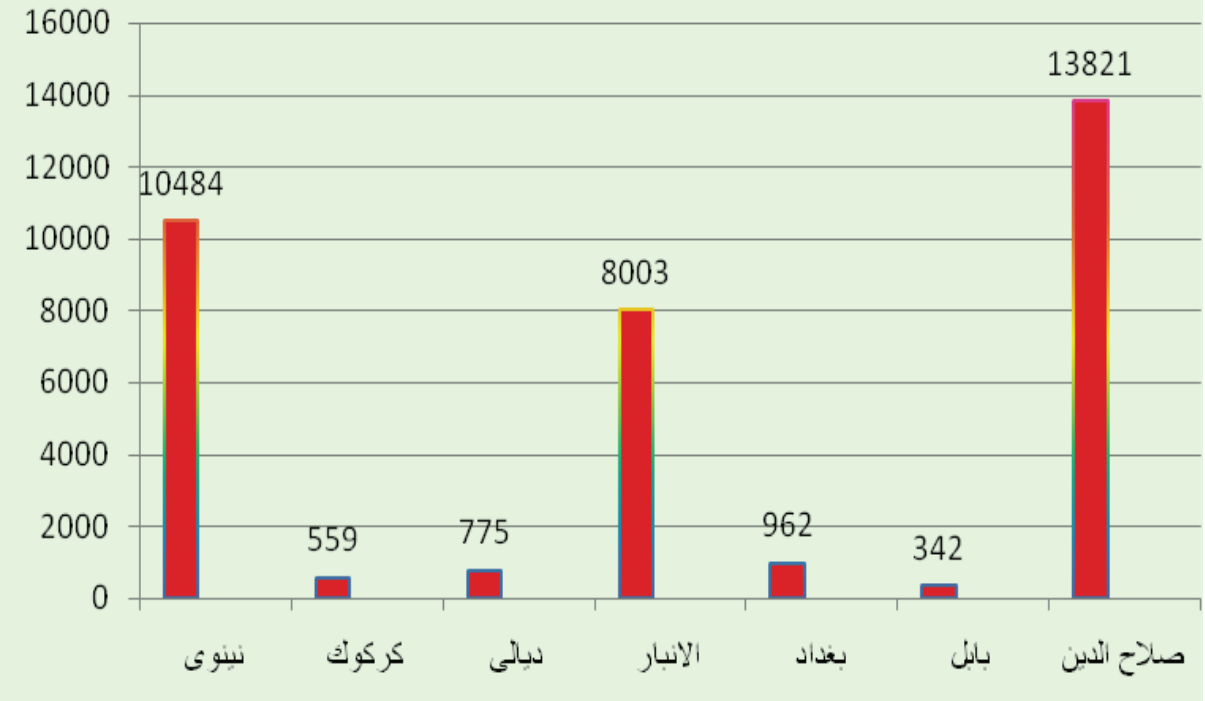

المصدر (وزارة التخطيط:2018، 121).

ويوضح الشكل (2) الاضرار المتحققة بالوحدات الاقتصادية في المحافظات السبع ، وتتصدر محافظة صلاح الدين قائمة المحافظات المتضررة وبواقع 13.821 ترليون دينار عراقي للوجود مصافي النفط ومحطات للكهرباء تليها محافظة نينوى ثم محافظة الانبار ، ويتصدر قطاع الصناعة القطاعات المتضررة في محافظة الانبار للوجود معامل ضخمة مثل معمل الفوسفات ومعامل السمنت وغيرها.

3-3:الاثار الاجتماعية للنزوح:

لنزرح اثار اجتماعيةعميقة ومؤثرة على العوائل النازحة وبالشكل الذي انعكس على حدوث تعثر في مسيرة التنمية المستدامة المحلية ، ويمكن انؤشر عدة نقاط عن طريقها يمكن تحديد ذلك الاثر وكما يلي:

- ساهم النزوح على تمزيق الاواصر الاسرية والروابط الاجتماعية والثقافية، مما ادى الى حرمان هذه الاسر من اهم ضرورات الحياة، وهو التعليم اذ ساهم تدني المستوى المعاشي لتلك العوائل الى ترك مقاعد الدراسة، اما بسبب بعد المدارس عن السكن او/ و بسبب الكلفة العالية المترتبة على الدراسة، مما ادى الى حرمان الاطفال من الدراسة، اذ تشير الاحصاءات الى ان مجموع النازحين الذين لم يلتحقوا بالتعليم عام 2014، من الذكور (27118) و(23630) من الاناث.(المهداوي:2017، 12)
- بسبب تزايد ضرورات الاقتصادية وبسبب ارتفاع معدلات الفقر في النازحين فان ذلك دفع الاطفال والنساء الى نزول الى الشارع للبحث عن العمل وتامين تكاليف المعيشة المرتفعة مما ادى الى ابتعاد الاطفال عن المدارس والعمل في انشطة غير مشروعة مثل بيع الاسلحة والمخدرات مما جعلهم يعيشون في وسط مجتمع غير امن وهو ما انعكس على حياتهم وتصرفاتهم الحياتية. (المهداوي:2017، 12).

4-3 :قياس الفقر في المحافظات النازحة :

سيتم قياس الفقر في المحافظات التي تعرضت للارهاب وادى ذلك الى نزوح اعداد كبيرة من سكان تلك المحافظات، وسنستخدم مؤشرين هما نسبة الفقر ومؤشر فجوة الفقر وحسب توفر البيانات للمدة بين 2012، وبين 2014 وهو العام الذي تسبب في نزوح اكبر عدد من سكان تلك المحافظات .

ويوضح الجدول(3) قياس نسب الفقر وفجوة الفقر المترتبة على النزوح بين عامي 2012 باعتباره عام اساس كان الوضع مستقر امنيا واقتصاديا نسبيا وبين عام 2014 وهو العام تمت فيه عمليات النزوح الكبيرة وازمة انخفاض اسعار النفط، اي تاثر العراق بازمتين هما النزوح وانخفاض اسعار النفط ، اذ يوضح الجدول ارتفاع نسبة الفقر بين المحافظات التي تاثرت بالارهاب من 25 في عام 2012 كسنة اساس وبين 2014 الى 41.2 اي ان مقدار الاثر المترتب على ذلك هو20.9، كما وارتفعت فجوة الفقر من 5.6 في عام 2012 الى 14.2 في عام 2014 ليكون مقدار الاثر في فجوة الفقر في المحافظات التي تعرضت للارهاب هو 8.9 .(وزارة التخطيط، 2018: 137).

الجدول(3)

قياس نسب الفقر وفجوة الفقر للمحافظات التي تعرضت للارهاب

المناطق التي تعرضت للارهاب	نسبة الفقر				فجوة الفقر			
	2012	2014		مقدار الاثر	2012	2014		مقدار الاثر
		الوضع مستقر	الوضع مع الازمتين			الوضع مستقر	الوضع مع الازمتين	
	25	20.5	41.2	20.6	5.6	5.3	14.2	8.9

المصدر :تم اعداد الجدول من قبل الباحثين بالاعتماد على بيانات المعدة من الخطة الوطنية 2018-2022.

المحور الرابع : الفقر واهداف التنمية المستدامة 2015-2030:

تقر اجندة التنمية المستدامة (2030) بان النزوح الداخلي واحدة من اهم التحديات الماثلة امام التنمية، اذ ان كل هدف من اهداف التنمية المستدامة يرتبط بالنزوح الداخلي والعكس بالعكس، ان مبدأ العام لاجندة 2030 الذي يقول (لا ينبغي ان نترك احد وراءنا) وبالتالي يجب على الحكومات المركزية ان تضع هذه العبارة في اهدافها المرتبطة بالحد من الفقر لان النزوح الداخلي له اثار مباشرة وغير مباشرة على كل مؤشر من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية بدءا من الامني الى التعليمي.(كازابا 2018: 59).

وقبل الولوج في تحليل العلاقة بين الفقر في المناطق النازحة واهداف التنمية المستدامة (2030) ، لابد من التاكيد على وجود علاقة تبادلية قابلة للتجدد بين اهداف التنمية المستدامة والفقر، فحينما تبلغ التنمية المستدامة اعلى مستوياتها فان هذا يعني انحسار الفقر في ادنى مستوياته، وبالعكس فان ارتفاع مستويات الفقر مرهون بتدني مستويات التنمية المستدامة، وذلك لعدم حصول افراد المجتمع على المؤهلات والفرص التي تؤمنها لهم المستويات العالية للتنمية المستدامة، لذا فان هذه العلاقة تعبر عن نتيجة منطقية وهي تفشي الفقر في اي مجتمع سيقف حجرة عثرة امام تلبية متطلبات التنمية المستدامة، فهي اي التنمية المستدامة وسيلة وهدف وغاية الانسان في توفير فرص الحياة الكريمة له ولاجيال القادمة، وبالتالي فان كل ما يتحقق من معالجات وسياسات للتخفيف والقضاء على الفقر يسهم في تدعيم

الركائز الاساسية للتنمية المستدامة التي تعني في حد ذاتها تامين ديمومة الحاجات الاساسية للاجيال الحاضرة والمستقبلية.(هاشم وراضي، 2012: 170-171).

وفي اطار الحديث عن العلاقة بين اهداف التنمية المستدامة 2030 وبين الفقر في المحافظات التي تعرضت للنزوح الداخلي، لابد من الاشارة ان كل هدف من الاهداف له علاقة مباشرة بالنزوح ، ولكن سيتم في هذا البحث التاكيد على هدفين مهمين هما الهدف الاول وهو القضاء على الفقر بشكل عام، والهدف(16) لان تحقيق هذا الهدف في العراق حصرا سيفضي بالتاكيد الى تحقيق كل الاهداف الاخرى ومنها القضاء على الفقر، والذي يشير الى(ضرورة التشجيع على تكوين مجتمعات مسالمة لا يهمش بها احد من اجل تحقيق التنمية المستدامة، واتاحة المجال للوصول الى العدالة للجميع ، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة لجميع المستويات) . (الامم المتحدة، 2018: 1/28)

ان تركيز الباحثين على هذا الهدف ناتج من الاهداف الفرعية الي يشتمل عليها هذا الهدف ومنها :

- الحد من الفساد الاداري والمالي والرشوة، وهو ما منتشر وبشكل كبير في اجهزة الدولة المختلفة وهو يعني ذهاب جزء من الانفاق الحكومي المخصص للصحة والتعليم والخدمات الاخرى الى جيوب الفاسدين.
- الحد من التدفقات غير المشروعة للاسلحة والاموال ، وهو ما موجود فعلا في العراق .
- تعزيز قوة القانون والقضاء وانفاذها والسياسات غير التمييزية، وتكافئ الفرص للجميع في الوصول امام العدالة.
- حوكمة المؤسسات وشفافيتها وخضوعها للمسالة .

وقدر تعلق الامر بالنزوح والفقر فان كثير من حالات الفساد قد طالت الاموال المخصصة للنازحين، وانخفاض نسبة الاموال المخصصة للعائدين وتعويضهم عن ما تم فقدانه من ممتلكاتهم الخاصه.

المحور الخامس : امكانية الحلول المستدامة لمشكلة الفقر المترتبة على النزوح:

لابد من الاشارة الى الحلول المستدامة للنازحين داخليا وهي اما العودة الى مواطنهم الاصلية او الاندماج في المكان الذي نزحوا اليه، او التوطن في مكان اخر. (بيركلاند: 2009، 151)، ويمكن النظر الى هذه الحلول على انها مستدامة في حال توفر الشروط التالية: (مركز الرصد الداخلي:21،2009):

- السلامة والامن وحرية التنقل في الامد الطويل.
- القدرة المعاشية اللائقة بما فيها الحد الادنى من الغذاء والمياه والسكن والرعاية الصحية والتعليم الاساسي .
- القدرة على استرداد المساكن والاراضي والحصول على التعويضات.
- توفر فرص عمل وسبل الرزق وامكانية الوصول اليها.
- لم شمل الاسرة التي تفرقت بسبب النزوح بصورة طوعية.
- المشاركة في الشؤون العامة بشكل طوعي وحر ودون اي ضغوطات.
- سبل الانتصاف الفعالة لاي انتهاك من انتهاكات حقوق الانسان بما فيها حق التحاكم والقضاء والتعويض.

في ضوء ما سبق فقد اتجهت الحكومة العراقية وبالتعاون مع البنك الدولي الى تبني عدد من استراتيجيات وطنية ذات رؤى مستقبلية للحد والتخفيف من مشكلة الفقر، والقضاء تدريجيا على مسبباته، ان توقيت اعداد استراتيجية التخفيف من الفقر2018-2022 وتنفيذها تزامنا مع تطلع الحكومة العراقية الى تحقيق اهداف التنمية المستدامة

2030 وتبني الخطة التنمية الوطنية 2018-2022 بما يؤدي الى خفض نسبة الفقر بمقدار 25% عام 2022. (استراتيجية تخفيف الفقر :2018، 4).

ان استراتيجية التخفيف من الفقر قد عنيت على امكانية تحويل الفقراء الى منتجين ومندمجين اقتصاديا واجتماعيا وليسوا عالة على المجتمع ينتظرون الرعاية والاحسان والمعروف، اذ تبنت الاستراتيجية سته اهداف رئيسة تحمل في طياتها اهداف ورؤى فرعية وتحدد كل هدف امكانات واهمية ومجالات تطبيقها، وهذه الاهداف هي:

1- دخل اعلى و مستدام من العمل للفقراء: ويتضمن هذا الهدف برامج تشغيل كثيفة العمالة، لتوفير فرص عمل عاجلة للنازحين والعائدين في المحافظات التي تعرضت للارهاب، وبما يضمن اندماجهم مع المجتمع مرة اخرى، عن طريق مجموعة من الانشطة الاجرائية الفعالة بمنح الفقراء العائدين منح وقروض صغيرة ، وزيادة انتاجية العمل، وتوفير فرص عمل في برامج اعادة الاعمار والاستقرار، وانشاء مشاريع صغيرة مدرة للدخل وذات فرص عمل متعددة في الريف وفي المدينة ذات التركز الاكبر للفقراء.

2- تحسين المستوى الصحي عن طريق توفير الخدمات الصحية للنازحين والعائدين عن طريق تاهيل المراكز الصحية في القرى والنواحي في مناطق العودة وتوفير العيادات المتنقلة، وتامين المياه الصالحة للشرب في المناطق الفقيرة والنائية.

3- تحسين تعليم الفقراءعن طريق ضمان توفير التعليم الاساسي للاطفال والنساء و سرعة تاهيل المدارس في المناطق الفقيرة فضلا عن استحداث مراكز مجتمعية لمحو الامية وتعليم المهارات، فضلا عن برامج للتغذية المدرسية للمناطق الفقيرة.

4- سكن ملائم وبيئة مستجيبة للتحديات عن طريق بناء مجمعات السكنيةالاقتصادية وواطئة الكلفة، مع اعطاء اولوية للنازحين والعائدين الفقراء باعطائهم منح وقروض تساعد على اعادة الترميم وبما يضمن بيئة ملائمة للعيش.

5- حماية اجتماعية فعالة باصلاح نظام البطاقة التموينية ونظام الحماية الاجتماعية بما يضمن وصول اكبر قدر من الغذاء الى الفقراء، وتوفير الدعم النفسي والاجتماعي للعائدين الفقراء بوضع خطة تفصيلية تقوم بانجازها وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ، وبالشكل الذي يؤدي الى اندماج العائدين مع مجتمعه.

6- وضع الية لشمول المستفيدين من نظام الرعاية الاجتماعية بالقروض الصغيرة وربطها باخراجهم من نظام الحماية الاجتماعية في حالة منح احدهم بالقروض الصغيرة حتى يشمل النظام اكبرقدر من الفقراء.

الاستنتاجات:

1- على الرغم من عودة نسبة الاكبر من النازحين الى اماكنهم الاصلية لازال اغلب العائدين يعيشون في ظل حالة الفقر بسبب فقدانهم للممتلكاتهم وثرواتهم وتدمير وحرق مساكنهم، ولم يحصل اغلبهم لحد الان على اي تعويض يذكر.

2- لابد من الاشارة هنا عدم جواز الخلط بين عملية البحث عن حلول مستدامة وبين تحقيقها فالعودة قد لا تكون بحد ذاتها حلا مستداما ولا تعكس اعداد العائدين بالضرورة التوصل الى حل مستدام اذ لا زال هنالك احتياجات ملحة للعائدين غير قابلة للتسويف من قبل الحكومات المحلية والمركزية على صعيد التعويض للممتلكات الخاصة .

3- ارتفاع نسب الفقر لدى المحافظات النازحة الى اكثر من 41% ، بسبب قرب اغلب السكان النازحين من خط الفقر مما ادى الى وقوع اربع اشخاص من كل عشرة تحت نسبة الفقر بعد النزوح.

4- تاثر النازحين بالصدمات الغذائية اذ بلغت حوالى 40% من النازحين و20% للاسر الغير نازحة داخليا.

5- ارتفاع معدلات البطالة بين المجتمعات النازحة الى 27% ، بسبب ترك المشاريع الزراعية والصناعية والصغيرة والمتوسطة ، فضلا عن محلاتهم التجارية والتي كانت تدر عليهم مصدر للدخل .

التوصيات:

1- لا زال هنالك اعداد تقدر بحوالي اقل من مليوني شخص نازح حسب اخر احصائية لمنظمة الهجرة الدولية(انظر مصفوفة تتبع النازحين 17) ، لابد للسلطات ان تتفهم اسباب نزوحهم ومعالجة الاسباب التي تقف وراء هؤلاء بالنزوح سواء الاسباب اقتصادية او اجتماعية او/و امنية.

2- وضع الاسس والاهداف التي قامت عليها استراتيجية التخفيف من الفقر موضع التنفيذ وبما تناسب مع اولويات اهداف التنمية المستدامة 2030، والتاكيد عليها والحد من الفساد الاداري والمالي ، وضرورة تعويض اصحاب المحلات والمساكن التي تضررت جراء الارهاب، وتوفير فرص عمل حقيقية للفقراء من خلال منح القروض الصغيرة ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي توفر فرص عمل متعددة للفقراء.

3- تحسين البنى التحتية في مجال التعليم وبناء المدارس والصحة واصلاح المستشفيات المدمرة بفعل الارهاب والعنف والسكن والطرق والجسور المدمرة قيد الدراسة وضرورة اصلاحها باسرع وقت ممكن،و اصلاح شبكات الكهرباء المدمره التي دمرت بفعل الارهاب والتي تمنع عودة الالاف من العوائل الى مساكنهم

4- ضرورة تفعيل ومتابعة خطة اعادة اعمار والتنمية للمناطق المتضررة 2018-2027 والتي تعد الوثيقة الرسمية للحكومة المركزية فيما يتعلق بالخطط القطاعية والمكانية للمناطق المتضررة، وبما يتناسب مع الخطة التنمية الوطنية 2018-2022 للوصول بافضل الطرق و السياسات والخطط التي تسهم في تعويض وبناء وتنمية المناطق المتضررة .

5- اصلاح شبكة الرعاية الاجتماعية بفعالية ورؤية حقيقية، وتوفير الدعم للبرامج الاصلاحية والنفسية للنازحين والعائدين الفقراء بما يؤمن تعايشهم مع المجتمع.

المصادر:

اولا: المصادر باللغة العربية:

1- الامم المتحدة (2018) ""المؤشرات العالمية لأهداف وغايات خطة التنمية المستدامة 2030" ،متاح على الموقع http://bit.ly/sdg-global-indicators-ap

2- الشمري، عماد مطير خليف(2011)" جغرافية السكان الاسس والاركان"، دار الكتب الوطنية، طرابلس.

3- الشمري، عماد مطير خليف(2015) "نزوح السكان دراسة تفصيلية شاملة" ط/1، ج1،ج2، بغداد.

4- الطاهر، عصام(1999) " قياس وتحليل اثر برامج التكييف الهيكلي على فئات المجتمع ذات الدخل المحدود في الاردن" اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد جامعة المستنصرية.

5- العبيدي، سلام انور (2008) " تأثير سياسات ادارة الطلب في الفقر لدول النامية مختارة" رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الموصل.

6- المهداوي، وفاء جعفر وجارالله ، سليمة هاشم (2017) " **التحديات التي تواجه التنمية المستدامة في العراق للمدة (2004-2015)**"المجلة الادارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، السنة الاربعون ، العدد 113.

7- المهداوي، وفاء جعفر (2016) " ازمة النازحين في العراق... خصائص الحالة و سياسات الاستجابة الانسانية للإغاثة واعادة الاستقرار" المجلة الادارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، ، العدد 50.

8- **بيركاند**، نينا(2009)" النزوح الداخلي الاتجاهات ى للنزوح الناشئ عن النزاع 2009"مجلة الدولية للصليب الاحمر، المجلد91، العدد 875.

9- **خماس**، نبراس عطية وعطية، سميره حسن (2017)" ظاهرة النزوح في العراق دراسة ميدانية لمشكلتا لنازحي محافظة نينوى الى محافظة ميسان لعام 2016" مجلة ابحاث البصرة للعلوم الانسانية ، جامعة البصرة، المجلد42،العدد5.

10- شلال، عمار عبد الهادي (2018)" دور السياسات الكلية في معالجة الفقر في ظل التنمية المستدامة –دراسة تحليلية لدول مختارة مع اشارة خاصة الى العراق" اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الانبار.

11- كازابا، كريستيل،(2018) ، نشرة الهجرة القسرية ، مركز الرصد النزوح الداخلي، العدد59.

12- مريان، نادر، (2000) واقع الفقر في الاردن ، ندوة حول البطالة والفقر الواقع والتحديات ،المؤسسة العربية للإعلان والنشر، عمان، الاردن.

13- **منظمة الدولية للهجرة- العراق**(2014)، النزوح الداخلي في العراق معوقات الاندماج، العراق- بغداد.

14- منظمة الدولية للهجرة- العراق(2018)، مصفوفة تتبع النازحين ، الجولة 107، كانون الاول بغداد- العراق.

15- مركز رصد النزوح الداخلي ،(2010)، متاح على موقع www.internal-displacement.org

16- وزارة التخطيط،(2018) استراتيجية التخفيف من الفقر، بغداد/ العراق.

17- وزارة التخطيط،(2018) الخطة التنمية الوطنية 2018-2022، بغداد العراق.

المصادر باللغة الانكليزية :

1- International organization For Migration (2006), Iraq Displacement2006 year In Review

2- International organization For Migration (2018), Iraq Displacement Crisis 2014-2017,Iraq-Baghdad.

3- International organization For Migration (2018) Reasons to Remain categorizing Protracted Displacement in Iraq, Iraq -Baghdad.

4- Makoka,& Kaplan,2005,Poverty and Vulnerability ,University of Bonn .

5- UNDP(2007) Preventing and Eradicating Poverty ,Main Elements of a Strategy to Eradicate poverty In the Arab States , New york, .

6- World Bank, (2007) , What poverty, www. World Bank.org.

.